ميليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل الأفريقي: رؤية تحليلية من منظور "نظرية الوكالة"

Self-defence militias in the African Sahel region: an analytical vision from the perspective of the "agency theory"

رانيا حسين خفاجة

مدرس – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

مقدمة

يعاني إقليم الساحل الأفريقي من عدد من الصراعات المستعصية التي عصفت بأمنه واستقراره، إذ أسهمت مجموعة من العوامل في تردي الوضع الأمني الهش في الإقليم ما بين الجماعات الجهادية والارهابية التي بدأت في تعزيز وجودها في دول عدة في الاقليم، وبين حركات التمرد التي تهدد السلامة الإقليمية لدوله، فضلاً عن الصراعات المجتمعية –ذات الطبيعة الإثنية– للسيطرة على السلطة والموارد والثروات. وفي ظل هذا الوضع الأمني المأزوم، تأتي الجماعات المسلحة من دون الدولة، كواحدة من أهم الفاعلين على كافة مستويات هذه الصراعات لِتَكسر احتكار الدولة للعنف وتخلق معضلات أمنية وسياسية واقتصادية بل وبيئية بالغة الخطورة. وتأتي ميليشيات الدفاع الذاتي والتي يطلق عليها أحياناً مجموعات الحماية المجتمعية على رأس هذه الفواعل المسلحة من دون الدولة، وقد ظهرت هذه المجموعات في البداية مدفوعة برغبتها في توفير الحماية للمجتمعات المحلية في ضوء الحجم الكبير للتهديدات التي تواجه هذه المجتمعات المحلية لاسيما في ضوء تراجع قدرة الدولة على توفير الأمن والحماية لمواطنيها. ولعل النظر في خريطة ميليشيات الدفاع الذاتي يعكس حجم انتشارها في الاقليم بحيث لا تكاد تخلو دولة في الإقليم من شكل من أشكال جماعات الدفاع الذاتي، وفي حين نجح بعضها على المدى القصير في تحقيق الغرض الأساسي من إنشائها وهو درء التهديدات التي تواجهها المجتمعات المحلية إلا أن وجودها أفرز معضلات وإشكاليات كانت سبباً في تدهور الوضع الأمني بدلاً من العمل على تحسينه.

وتتعدد المداخل النظرية الساعية إلى فهم ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول بوجه عام والميليشيات بوجه خاص، وفي هذا الإطار تبرز نظرية الوكالة كأحد مداخل الفهم التي اكتسبت أهمية كبيرة في أدبيات العلوم السياسية لاسيما في تحليل الميليشيات بوجه عام والميليشيات الموالية للحكومات على وجه الخصوص.

وتأسيساً على ما سبق، تسعى هذه الورقة إلى توظيف نظرية الوكالة كمدخل لفهم ظاهرة ميليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل الأفريقي وتحليلها من حيث أسباب ظهورها وأنماطها الأساسية وكذا تداعياتها على حالة السلم والأمن في الإقليم بالتركيز على دولتي مالي وبروكينافاسو. وفي هذا الإطار تنقسم الورقة إلى أربعة محاور أساسية. يركز **أولها** على نظرية الوكالة من حيث مقولاتها الأساسية وإمكانية تطبيق هذه المقولات على حالة ميليشيات الدفاع الذاتي كأحد أنماط الوكلاء في الدول المأزومة بالصراعات. أما **المحور الثاني** فيتناول أسباب ظهور ميليشيات الدفاع الذاتي في الإقليم، فيما ينصرف **المحور الثالث** إلى أنماط ميليشيات الدفاع الذاتي وسماتها الأساسية وذلك بالنظر إلى علاقتها مع الأطراف التي تلعب دور الراعي وتحديداً الدولة من جهة والمجتمعات المحلية المضيفة لها من جهة أخرى. ويتناول **المحور الرابع** والأخير المعضلات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يفرزها نشاط هذه الميليشيات في إقليم الساحل الأفريقي.

المحور الأول: نظرية الوكالة كمدخل مُفسر للميليشيات

أولا: تعريف نظرية الوكالة ومقولاتها الأساسية

تعتبر علاقات الوكالة Agency Relationships واحدة من أقدم أشكال العلاقات أو وسائط التفاعل الاجتماعي فهي علاقة تنشأ بين طرفين أو أكثر يقوم فيها الطرف الأول أو ما يسمى بـ "الوكيل" بأداء مهام نيابة عن الطرف الثاني أو ما يسمى بـ "الراعي" وهو ما يتطلب تفويضاً من الطرف الثاني لبعض سلطات اتخاذ القرار.[١] وبهذا المعني فإن التفاعلات الاجتماعية تعبر بشكل ما عن مجموعة من الترتيبات التعاقدية يمكن رؤيتها على مختلف المستويات وتحمل في طياتها عناصر من علاقة الوكالة.[٢] وقد ظهرت الحاجة إلى تطوير إطار نظري يناقش أبعاد علاقة الوكالة تلك في مختلف المجالات، فظهرت نظرية الوكالة Agency Theory في حقل الاقتصاد في بداية السبعينيات من القرن العشرين ثم سرعان ما وجدت تطبيقات لها في حقول علمية أخرى كالقانون، والإدارة، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة.[٣]

ويعد ميللر من أبرز المنظرين الذين نقلوا نظرية الوكالة إلى حقل العلوم السياسية في محاولة لتطبيق النظرية ومعرفة ما تنطوي عليه من اشكاليات وما يمكن تطويره لتصبح النظرية أكثر ملاءمة لتفسير الظواهر السياسية. وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات أشارت إلى نظرية الوكالة كإطار تحليلي مفسر للظواهر السياسية إلا أن عدداً قليلاً فقط من الدراسات قامت بتطبيق النظرية بدقة. وقد تركزت الدراسات التي استخدمت نظرية الوكالة كإطار تحليلي في حقل الدراسات السياسية الأمريكية وبالتحديد حول علاقة الكونجرس بالبيروقراطية.(٤) كذلك طبقت النظرية في دراسة ظاهرة الفساد التي ينظر إليها باعتبارها شكل من أشكال "التضحية بمصالح الراعي لتحقيق مصلحة الوكيل" أو باعتبارها نمط من أنماط انتهاك المباديء التي تحدد سلوك الوكيل. (٥) وفي العلاقات الدولية تم تطبيق نظرية الوكالة لدراسة المنظمات الدولية والدور الذي تلعبه كوكيل (مُمثّل) للدول الأعضاء فيها، فضلاً عن استخدامها لدراسة دور المنظمات متعدد الأطراف كوكيل عن الدول المتقدمة في توزيع المساعدات التنموية لاسيما في ضوء تشكيك البعض في مصداقية المساعدات الثنائية، والتي غالباً ما تكون مرتبطة بشكل من أشكال المشروطيات السياسية. (٦) فضلاً عن ذلك وجدت نظرية الوكالة تطبيقات عدة لها في حقل دراسات الصراع والسلام، لدراسة حروب الوكالة، التدخل الانساني، دور الميليشيات العسكرية في الحروب وأخيراً دراسة ظاهرة الإرهاب.

وفي القلب من نظرية الوكالة، تم تطوير ما يعرف بنموذج الراعي– الوكيل Principal– Agent Model والذي تحددت أبرز سماته وافتراضاته الاساسية في أربعة أمور أساسية. **أولها** أن أفعال الوكيل تؤثر في رفاهة الراعي أو بعبارة أخرى فإن الراعي يتوقع مردود ما من وراء أداء الوكيل للمهام الموكوله إليه. **ثانيا:** أن ثمة تباين في المعلومات المتاحة لدى كل من الوكيل والراعي، فبينما يمكن للراعي معرفة وتقييم مخرجات عمل الوكيل إلا أنه لا يستطيع مراقبة سلوك هذا الأخير أثناء تأديته لمهامه. **ثالثاً:** أن ثمة تباين في تفضيلات كل من الراعي والوكيل، فالوكيل يريد الحصول على المقابل من دون الاضطلاع بالمهام التي كلف بها، أو تنفيذها بأقل مجهود ممكن وفي المقابل يسعى الراعي إلى تعظيم العائد بأقل مقابل ممكن، فضلاً عن ذلك فإن تفضيلات الراعي قد تكون مُكلّفة للوكيل ومن ثم يظهر لدى الأخير ميلاً إلى التنصل من المسئولية. كما قد يتبني كل من الوكيل والراعي مواقف مغايرة فيما يتعلق بتحمل المخاطرة. **رابعاً:** تقع مبادرة عقد الوكالة بالكلية على كاهل

الراعي الذي يصيغ عقد الوكالة وشروطها وهو الذي يحدد نوع الحوافز التي يتلقاها الوكيل. وهو الذي يمتلك القوة التفاوضية المطلقة في مواجهة الوكيل الذي ليس لديه خيار سوى قبول العقد المصاغ أو رفضه. [٧]

تأسيساً على هذه الافتراضات، قدمت نظرية الوكالة مدخلاً جديداً لفهم بعض الظواهر السياسية. غير أنه ومع تطبيق مقولات النظرية لفهم هذه الظواهر، بات من الواضح أن بعضاً من الفروض الجامدة التي تضمنتها النظرية في بعدها الاقتصادي تحتاج إلى مراجعة نقدية.[٨] ويأتي افتراض وجود وكيل واحد وراعي واحد في علاقة الوكالة على رأس الافتراضات التي حظت بانتقاد كبير من علماء السياسة الذين رأوا أن بنية النظم السياسية وطبيعة الظواهر السياسية أكثر تعقيداً فالنظام السياسي هو عبارة عن شبكة معقدة من علاقات الوكالة، تلعب فيها الأطراف المختلفة إما دور الراعي أو الوكيل أو كليهما فيكون الوكيل في علاقة ما راعياً في علاقة أخرى وهكذا في سلسلة من العلاقات الهيراركية. وأن هذه الشبكة تتضمن عدد كبير من الفاعلين يتعدى التبسيط في النظرية الأساسية القاضي بوجود راعي وحيد ووكيل وحيد. [٩] ومن هنا كان لزاماً تطوير النظرية لتطرح سيناريوهات مختلفة تتماشى مع الظاهرة السياسية ومن ثم أصبح الحديث عن تعدد الرعاة وتعدد الوكلاء بل والأشكال المختلفة التي قد يتخذها هذا التعدد، فثمة علاقات للوكالة يكون للراعي فيها أكثر من وكيل، وعلى العكس قد يخدم الوكيل الواحد أكثر من راعي وهنا تبرز مشكلات من قبيل التنافس بين الوكلاء وبعضهم البعض من ناحية والرعاة وبعضهم البعض من ناحية أخرى، وقد يكون هذا التنافس أكثر عمقاً من التنافس بين الراعي والوكيل على النحو الذي افترضته النظرية الكلاسيكية للوكالة. كما تبرز اشكالية كيفية قيام الوكيل بالتوفيق بين الرعاة الذين قد يملكون تفضيلات مختلفة، وكيف يختار الوكيل الهدف (الأهداف) التي يحققها إذا ما كان تحقيق أحدها يضر بالآخر. [١٠]

وفيما يتعلق بطبيعة الفاعلين الأساسيين في علاقة الوكالة، فقد تطور المشهد تطوراً جذرياً مع تحولات النظام الدولي وتعدد فاعليه، فلم يعد الأمر يقتصر على الدول أو من يحملون سمة الشخصية القانونية الدولية من دول ومنظمات إقليمية ودولية، بل تعدى الأمر العديد من الفاعلين الأخر كحركات التمرد والميليشيات المسلحة الذين تستخدمهم الأنظمة كوكلاء لممارسة العنف في الصراعات الأهلية.

ثانيا: نظرية الوكالة والميليشيات المسلحة

أدى تصاعد حدة الصراعات المسلحة في العديد من المناطق إلى انتشار أنماط مختلفة مما بات يعرف بـ "الوكلاء الميليشياويين" والذين يمكن اعتبارهم جزءاً من "الوكلاء ألأمنيين" أو أحد أنماط الفاعلين المسلحين من غير الدولة على غرار المرتزقة وشركات الأمن الخاصة. (١١) وتُعرف الميليشيات بأنها "جماعات مسلحة تمتلك قدراً من التنظيم، ولكنها ليست تابعة للمؤسسات الأمنية الوطنية (النظامية) سواء كانت للشرطة أم الجيش، وتستخدم هذه الجماعات العنف المادي أو النفسي بشكل جماعي من أجل تحقيق أهدافها". وتتخذ الميليشيات في هذا الإطار أنماطاً متنوعة منها ميليشيات الدفاع الذاتي، القوات الرديفة أو الموازية، قوات الدفاع المدنية.(١٢)

وإذا نظرنا إلى الميليشيات باعتبارها تمثل الوكلاء، فعلى الطرف الآخر من علاقة "الراعي– الوكيل" يقف الرعاة، وهنا تثور العديد من التساؤلات حول ماهية هؤلاء الرعاة فضلاً عن الأسباب التي تدفعهم إلى الاعتماد على الميليشيات المسلحة في مناطق الصراعات. ويأخذ رعاة الميليشيات أشكالاً عدة ولعل أبرزها هي الدول. إذ تتعامل الحكومات والدول مع الميليشيات بمختلف أشكالها، وقد رصدت قاعدة بيانات الميليشيات الموالية للحكومات ما يزيد عن ثلاثمائة وثلاثين ميليشيا مرتبطة بالحكومات في الفترة من ١٩٨١– ٢٠٠٧ في مختلف مناطق الصراعات. (١٣) وثمة العديد من الأسباب التي تبرر لجوء الدول إلى الميليشيات المسلحة، منها على سبيل المثال فشل الدولة في توفير الأمن لمواطنيها فضلاً عن فشلها في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة كحركات التمرد والجماعات الإرهابية أو محاولات الانقلابات العسكرية، ما يجعلها تلجأ للميليشيات كطرف داعم لمواجهة هذه التهديدات. ومن أمثلة الميليشيات التي أنشئت لهذا الهدف ميليشيات كاماجور في سيراليون والتي نشأت كنتيجة لعسكرة الشبكات الاجتماعية الموجودة بالفعل في أوساط مجتمعات الصيادين، وكنوع من الاستجابة القاعدية للهجمات التي شنتها الجبهة الموحدة الثورية Revolutionary United Front على المدنيين. (١٤) إضافة إلى ذلك قد تلجأ الدول إلى الميليشيات للاستفادة من معرفتها المحلية بالمجتمعات التي تنشط بها، وهي ميزة نسبية قد لا تتمتع بها القوات النظامية. وأخيراً قد تلجأ الحكومات للميليشيات حتى يمكنها التنصل من المسئولية والتهرب من المساءلة لاسيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان التي قد ترتكبها الميليشيات ضد المدنيين. (١٥)

وتتباين طبيعة الروابط بين الحكومات والميليشيات الموالية لها بين روابط غير رسمية وأخرى شبه رسمية. وفي كلا الحالتين تحرص الدول على الإبقاء على روابطها مع الميليشيات سرية وغير معلنة. وبدورها تأخذ هذه الروابط أشكالاً عدة بدءاً من مشاركة المعلومات، وتقديم التمويل، وتجهيز وإعداد وتدريب الميليشيات، وأخيراً اشراكها الفعلي في العمليات القتالية. (١٦)

بيد أن الدول ليست هي الشكل الوحيد من أشكال الرعاة في علاقة الوكالة تلك، إذ يمكن لفواعل أخرى مثل المجتمعات المحلية، ناهيك عن شبكات رجال الأعمال بل وجماعات المتمردين أن ترعى الميليشيات المسلحة. فميليشيات الدفاع الذاتي المجتمعية غالباً ما تظهر كتعبير عن رغبة المجتمعات المحلية في تأمين شكل من أشكال الحماية الذاتية، وغالباً ما ترتكز في تكوينها على جماعة اثنية أو دينية، كما تنشط في نطاقات جغرافية محلية مرتبطة بنطاق انتشار الجماعات التي تمثلها أو تدافع عنها. ومن هذا المنطلق تنظر هذه الميليشيات المجتمعية لذاتها من منظور دفاعي أكثر منه هجومي، باعتبارها تسعى لتوفير الحماية والدعم لجماعات إثنية أو قبلية أو دينية لاسيما مع عجز الحكومة أو عدم رغبتها في توفير هذه الحماية أو هذا الدعم. (١٧)

يمكن إذاً، في ضوء ما سبق، التمييز بين ميليشيات مدعومة حكومياً، وأخرى مدعومة مجتمعياً، دون أن ينفي ذلك إمكانية أن تحظى الميليشيات المجتمعية بالدعم الحكومي وإن كان بشكل غير رسمي، بل وفي العديد من الحالات تنشأ الميليشيات ابتداءً كميليشيات مجتمعية ثم لا تلبث أن تحتويها الحكومة وتدعمها. (١٨) وتسعى هذه الدراسة إلى بحث ميليشيات الدفاع الذاتي أو الميليشيات الحكومية في إقليم الساحل والتي على الرغم من نشأتها كإستجابة للاحتياجات الامنية للمجتمعات المحلية، إلا أنها ترتبط بالحكومات بروابط متفاوته على نحو ما سيتضح لاحقاً.

المحور الثاني: أسباب وجذور نشاة ميليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل الأفريقي

على الرغم من أن عدد ميليشيات الدفاع الذاتي قد شهد طفرة في السنوات التي أعقبت أزمة مالي في عام ٢٠١٢، إلا أن وجودها في الدولة يرجع إلى ما قبل ذلك وتحديداً إلى بداية التسعينيات إبان تمرد الطوارق الأول، حيث لجأت الحكومة إلى تشجيع الميليشيات المجتمعية لدعم القوات النظامية بما يخدم مصالح هذه الأخيرة، مستفيدة من معرفة هذه الميليشيات بجغرافية الأقليم وكذا معرفتها بالتفاعلات المحلية. وفي هذه

المرحلة، تلاقت أهداف الدولة مع أهداف المجتمعات المحلية من السونجاي والفلّان والبيلا والبوزو الذين أصبحوا أكثر انتقاداً لجماعات الطوارق المتمردة وأكثر رفضاً لدورهم كممثلين لمظالم كافة الجماعات في الاقليم الشمالي. ومن أمثلة الميليشيات التي ظهرت في هذه الفترة ميليشيات "جاندا كوي" والتي تعني باللغة المحلية "أسياد الأرض". وقد تشكلت هذه الميليشيا بالأساس من جماعة سونجاي لمقاومة الهجمات التي تتعرض لها الجماعات المستقرة وشبه البدوية –المنتمين بالأساس إلى اثنيتي سونجاي وفلّان –على يد الرعاة ذوي البشرة الفاتحة –المنتمين بالأساس إلى الطوارق والعرب والموريتانيين– والذين يشار إليهم في مالي باعتبارهم (البيض). الأمر الذي حول الصراع بين الطرفين إلى صراع عرقي واثني بالأساس. وقد استفادت هذه الميليشيا من الدعم غير المباشر من قبل الدولة في صورة أسلحة وأموال للمقاتلين، وقد أتاح هذا الدعم للدولة التدخل في الصراع دون توريط الجيش بصورة مباشرة ورسمية. وقد تم حل ميليشيا "جاندا كوي" في عام ١٩٩٦، ومُنح مقاتليها العفو وأُدمجوا في صفوف القوات النظامية. غير أنه في عام ٢٠٠٩، ظهرت جماعة أخرى حملت اسم "جاندا ايزو" والتي تعني باللغة المحلية "أبناء الأرض" لتشكل استمراراً لـ "جاندا كوي". وقد وهدفت إلى توفير الدفاع الذاتي لجماعة سونجاي من ناحية، وردع الميليشيات المجتمعية الأخرى من ناحية ثانية. [١٩]

بيد أن تمرد الطوارق في عام ٢٠١٢ وما أسفرت عنه من انكشاف للقدرات المحدودة للجيش المالي، مثَّل تحولاً جذرياً في خريطة ميليشيات الدفاع الذاتي، إذ سرعان ما لجأت الدولة إلى إحياء ميليشيا "جاندا كوي" و "جاندا ايزو" لتعزيز القوات المالية التي بدت عاجزة عن مواجهة متمردي الطوارق، لتتلاقى بذلك مرة أخرى أهداف الدولة مع أهداف المجتمعات المحلية لاسيما سونجاي، الذين تمسكوا بالسلامة الاقليمية لدولة مالي. [٢٠] وإلى جانب إحياء الميليشيات القديمة، تشكلت ميليشيات جديدة، إذ تم تشكيل ميليشيا 'دان نا أمباساغو' Dan Na Ambassagou في نهاية عام ٢٠١٦. والتي تعني باللغة المحلية "الصيادون الواثقون في الرب" واستندت في تكوينها على جماعة الدجون الاثنية. كما تم تشكيل ميليشيا 'دونسو' Donso من جماعة البامبرا الاثنية، ومن أوساط الفلّان.فضلاً عن ذلك تم تشكيل ميليشيا سيكو بوللي Sékou Bolly والتي حملت اسم مؤسسها وهو أحد رجال الأعمال. وقد أخذت جميع هذه الميليشيات على عاتقها مهمة الدفاع عن جماعاتها الاثنية وإقرار وإنفاذ القانون في مناطق سيطرتها، إضافة إلى تقديم المساعدة للجيش المالي في مواجهة متمردي الطوارق والجماعات الجهادية.[٢١] وقد شكلت العديد من من ميليشيات الدفاع الذاتي تحالفاً فيما بينها بهدف شن هجمات على الطوارق والجماعات الإرهابية في الشمال واسترداد المناطق التي سيطرت عليها هذه الأطراف.[٢٢]

وتبدو خريطة ميليشيات الدفاع الذاتي في مالي أكثر تعقيداً إذا ما أضفنا إليها الميليشيات التي أسسها العرب والطوارق الرافضين لمشروع انفصال الشمال وإقامة دولة أزواد. إذ سعى هؤلاء– مدفوعين بخوفهم من العنف السياسي الذي قد يواجهونه من الجماعات الاثنية الأخرى الرافضة لمسعى الطوارق الانفصالي– إلى تشكيل جماعات خاصة بهم حملت اسم "جاتيا" GATIA. [٢٣] وتكشف ميليشيا جاتيا عن تنوع الدوافع وراء إنشاء جماعات الدفاع الذاتي' فإلي جانب توفير الحماية، تسعى المكونات المجتمعية المختلفة إلى أن يكون لها حضور وتمثيل في مفاوضات السلام وفي هذا الإطار يمكن للجماعات استخدام ميليشيات الدفاع الذاتي كورقة ضغط للحصول على الموارد المخصصة لنزع السلاح والدمج وإعادة التأهيل. كما يمكن لها من خلال المشاركة في مفاوضات السلام أن تتقاسم عوائد ومكاسب السلام مع غيرها من الجماعات المسلحة.

وفي هذا السياق تعتبر ميليشيات "جاتيا" حالة دالة في هذا الشأن، ففي حين أكد مؤسسوها أنها نشأت مدفوعة برغبتها في حماية العرب والطوارق غير المؤيدين للانفصاليين، وأنها ليست جزءاً من الحركات التي رفعت السلاح ضد الحكومة مطالبة بالانفصال أو بنظام فيدرالي، فإن تصريحات مسئوليها كشفت أيضاً عن دوافع ذاتية تمثلت في رغبة المجموعة في أن يتاح لها مقعد في المفاوضات الجارية بين الحكومة ومختلف الجماعات المسلحة، إذ صرح سكرتير الحركة بأنّ الجماعات المسلحة هي فقط التي تم منحها مقاعد في المفاوضات مع الحكومة". [٢٤]

وينطبق ذات المنطق على جماعات الدفاع الذاتي التي شكلتها جماعات الفلّان في وسط مالي. فعلى خلفيه استبعاد الفلّان من مباحثات السلام التي جرت في العاصمة الجزائرية منذ يونيو ٢٠١٤ وحتى فبراير ٢٠١٥ وعلى خلفية تمثيلهم المحدود نسبة إلى الجماعات المسلحة التي وقعت اتفاقية واجادوجو في عام ٢٠١٣، وباماكو ٢٠١٥، ساد شعور في أوساط الفلّان "أن السلام يتم بناؤه من دونهم، بل ربما يتم بناؤه ضدهم" وتكرست لديهم القناعة أن حمل السلاح هو الضمانة لوضع الجماعات ومظالمها في دائرة الضوء، ومن هنا كانت الدعوات لتأسيس جماعات الدفاع الذاتي.[٢٥] وفي هذا السياق يمكن فهم تحركات النخب الفلّانية للحصول على دعم السلطات الحكومية لإنشاء ميليشيات دفاع ذاتي. ففي ماسينا على سبيل المثال، واصل قادة الفلّان اجتماعاتهم منذ ٢٠١٣ لجمع التبرعات اللازمة لتمويل وتعبئة وتجنيد الشباب ولترويج الفكرة ونشر الوعي بها

داخل أوساط النخبة في باماكو، كما توجه وفد من الزعماء القبليين إلى باماكو في مايو ٢٠١٥ لإقناع السلطات بأهمية ميليشيات الدفاع الذاتي ودورها الأمني المتصور.[٢٦]

وفي النيجر، لجأت الحكومة في نيامي إلى إنشاء ميليشيات للدفاع الذاتي من أوساط المجتمعات المحلية، بعدما أدى اعتمادها على الميليشيات الاثنية المَالية إلى تفاقم الوضع الأمني الهش.[٢٧] وفي بوركينا فاسو اتبعت الحكومة نمطاً مماثلاً في تعبئة وتجنيد المواطنين للانضمام إلى ميليشيا متطوعون للدفاع عن الأرض.

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن دوافع المجتمعات المحلية لتكوين مجموعات الدفاع الذاتي قد تباينت بشدة، ففيما ظهر بعضها لملء الفراغ الأمني وعدم قدرة القوات الحكومية على توفير الأمن لها، نشأ بعضها الآخر مدفوعاً بالرغبة في حشد التأييد السياسي وجذب مزيد من أموال المساعدات في صورة برامج نزع السلاح والدمج وإعادة التأهيل وغيرها من البرامج التي تستهدف الجماعات المسلحة. وفيما لا تعكس هذه الدوافع بالضرورة اعتبارات متناقضة إلا أنها حتماً تعكس مفهوماً متبايناً لماهية الأمن المحلي وكيفية تحقيقه. [٢٨]

المحور الثالث: ميليشيات الدفاع الذاتي: السمات الأساسية

تتباين ميليشيات الدفاع الذاتي الموجودة في الاقليم بحسب علاقاتها مع الدولة من جانب وعلاقتها بالمجتمعات المحلية من جانب آخر وكلاهما لعب دور الراعي لميليشيات الدفاع الذاتي في الاقليم. أما فيما يتعلق بالعلاقة مع الدولة فيمكن التمييز بين نمطين أساسيين **أولهما:** ميليشيات الدفاع الذاتي التي أنشأتها الدولة مباشرة بغرض مضاعفة قوتها العسكرية في التعامل مع مهددات الأمن سواء تلك النابعة من الجماعات الجهادية أو جماعات المتمردين. ويعتبر هذا النمط سائداً في العديد من الأقاليم الأفريقية التي تعاني وضعاً أمنياً هشاً مشابه لإقليم الساحل الافريقي. [٢٩] **أما النمط الثاني،** فيتمثل في الميليشيات التي نشأت بمبادرات مجتمعية في الأساس ولكن ما لبثت أن حظيت بدعم ومساندة الحكومة من خلال العديد من القنوات كالتدريب، وصرف المرتبات، والدمج لاحقاً في إطار القوات النظامية، وغيرها من صور الدعم والمساندة. بيد أن هذا الدعم ذاته قد يكون مباشراً وجلياً، وقد يكون خفياً تُنكره كل من الحكومات والميليشيات على السواء تحقيقاً لأهداف وغايات معينة.

ويعد نموذج ميليشيات الدفاع الذاتي في بوركينا فاسو والتي يطلق عليها اسم "المتطوعون للدفاع عن الأرض" مثالاً للميليشيات التي أنشأتها الدولة. وقد ظهرت هذه الميليشيات إلى الوجود في ٢٠٢٠، وإن كان قد سبقها ميليشيات أخرى ههي Koglweogo. ولعل ارتباطها الوثيق بالحكومة يتجلى في تصريحات الرئيس البوركيني روش كابوري والذي بارك انشائها بوصفها تعبيراً عن "القوة الشاملة والجامعة لكل مكونات المجتمع البوركيني" مؤكداً "حق كل منطقة وجماعة وطائفة دينية أن يكون لها ميليشيات الدفاع الذاتي الخاصة بها". بيد أن الارتباط الوثيق بالدولة ينعكس في نمط التعبئة والتجنيد الخاص بهذه الميليشيات. فعلى الرغم أنه من الناحية النظرية يمكن لأي مواطن بوركيني الانضمام إلى "المتطوعين للدفاع عن الأرض" إلا أنه في الواقع تتم عملية الترشيح والانضمام عبر وسطاء يتمثلون في لجنة تنمية القرية، أو رؤساء وأعيان القرية، أو الإدراة المحلية للقرية (بحسب الجغرافيا السياسية المحلية للقرية). ويتمثل دور السلطات المحلية في التأكد من أن كل عضو في فريق المتطوعين هو شخص يحظى بثقة القرية وسكانها تؤهله لأن يلعب دوراً في الدفاع عنها. فضلاً عن ذلك، فإن المرسوم المنظم لإنشاء هذه الميليشيات، يعطي ميزة نسبية للأفراد الذين سبق لهم عضوية المبادرات الأمنية المحلية، وكذا المنتمين السابقين لقوات الأمن. [٣٠] وتجدر الإشارة إلى أن نمط التجنيد المشار إليه إنما يعكس شكل من أشكال الرقابة من قبل الراعي (في هذه الحالة الدولة) على الوكلاء (الميليشيات).

أما النمط الثاني، فيتمثل في الميليشيات التي نشأت بمبادرات مجتمعية بالأساس لأغراض الدفاع عن مجتمعاتها إما في مواجهة الجماعات الجهادية أو المتمردين أو حتى المجتمعات التي تتنافس معها على الموارد. ويطلق على هذه الجماعات أيضاً مسميات مثل "الحراس" [٣١] ففي نيجيريا على سبيل المثال تعتبر ترتيبات ميليشيات الدفاع الذاتي أو ال vigilante groups من الممارسات الشائعة والعادية. ومن أمثلتها مجموعات الشباب التي انخرطت في مكافحة ومحاربة جماعة بوكو حرام، وتعمل بوصفها قوات شرطية مجتمعية. أما عن دوافع هؤلاء الشباب فكما عبر عنها بعضهم تمثلت في سأمهم من استهداف بوكو حرام الأمر الذي دفعهم إلى تشكيل فرق العمليات المدنية المشترك. فقد عانت المجتمعات المحلية من عدم استجابة قوات الأمن لنداءاتهم حال وقوع هجمات من بوكو حرام، وفي نفس الوقت فإن هذه القوات حال استجابتها تتعامل بعنف مع أفراد المجتمع المحلي. هذا النمط من فرق الدفاع الذاتي موجود وبكثرة في شمال نيجيريا لاسيما في ولاية بورنو حيث توجد جماعات "الشباب اليقظ" التي يتألف كل منها من نحو ٥٠٠ شاب ويطلق عليها اسم yan Boko حيث تتعقب هذه الجماعات عناصر بوكو حرام. [٣٢]

وإلى جانب الدولة والمجتمعات المحلية، قد تتدخل فواعل أخرى للعب دور "الراعي" من خلال تأسيس ودعم ميليشيات الدفاع الذاتي تلك. فهناك ميليشيات تشكلت بدعم من رجال الأعمال المحليين، الذين تطابقت أهدافهم مع أهداف الدولة. وهنا تقدم لنا مالي حالة نموذجية أخرى، فقد سعى التجار العرب في شمال مالي وتحديداً في تمبكتو وجاوا إلى حماية مصالحهم التجارية من خلال تأسيس الميليشيات. وهو ما لقي استحساناً وتجاوباً من الحكومة التي سعت هي الأخرى إلى تعبئة القيادات العربية لمحاربة المتمردين. [٣٣] وفي كل من دلتا النيجر ومالي، انخرط القادة التقليديون والنخب السياسية المحلية بل وفي بعض الحالات الشركات متعددة الجنسيات في تسليح الشباب وجماعات الدفاع الذاتي ليس فقط لتوفير الأمن في المنطقة ولكن أيضاً كوسيلة من وسائل تعزيز سلطتها وقواعد سلطتها في هذه المجتمعات المحلية. [٣٤]

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة الحكومة بالميليشيات المجتمعية تتباين تبايناً كبيراً، ففي بعض الأحوال تكون هذه العلاقات وثيقة ويعبر عنها قيام عناصر من الجيش الوطني بقيادة هذه الميليشيات كما هو الحال في ميليشيات الدفاع الذاتي التي يمولها رجال الأعمال الماليين من قبيل دينا ولد دايا وعمر ولد أحمد والتي يقودها عناصر من الجيش الوطني المالي. [٣٥] وفي المقابل فثمة نماذج يحرص فيها الجانبين على إنكار هذه العلاقة ونفيها كما هو الحال بالنسبة لميليشيا "جاتيا"، ويحقق هذا الإنكار أهداف للجانبين فمن ناحية فإن هذا الإنكار يعد بمثابة تأكيد على الطابع المستقل للميليشيا الأمر الذي من شأنه أن يضمن لها مكاناً في المفاوضات لن تتمكن من الحصول عليه إذا ما ثبتت لها أية علاقة ولو بعيدة بالحكومة. [٣٦] ومن ناحية أخرى فإن سرية العلاقة بين الحكومة والميليشيات تتيح للأولى التنصل من المسئولية لاسيما في حال ممارسة الميليشيات أعمال عنف أو انتهاكات لحقوق الانسان.

أما **السمة الثانية** لميليشيات الدفاع الذاتي ارتباطها الوثيق بالجماعات الاثنية. إذ ترتبط كل ميليشيا من ميليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل بحواضن شعبية في جماعات اثنية بعينها على نحو ما يوضح الجدول رقم (١). فبالعودة إلى ميليشيات "المتطوعين للدفاع عن الأرض"، فإن طريقة التعبئة والتجنيد السابق الاشارة إليها كرست ارتباط هذه الميليشيات بالجماعات المستقرة التي يتمتع أفرادها بصلات وشبكات علاقات جيدة تؤهلهم للترشح في هذه الميليشيات. إذا ما أضفنا إلى ذلك ان الغالبية العظمى من منتسبيها هم من أعضاء جماعات الدفاع الذاتي السابقة مثل Koglweogo التي تشكلت بدورها من إثنيات موسي وجورمانتش لبات

من الجلي الطابع الاثني لهذه الميليشيا.[٣٧] بعبارة أخرى بات ينظر إلى ميليشيات المتطوعين للدفاع عن الأرض باعتبارها تعزيزاً لنفوذ هذه الجماعات الاثنية وهيمنتها على حساب غيرها من الاثنيات. وفي المقابل قلما ينضم أعضاء جماعة الفلّان إلى هذه الميليشيات، بل إن القرى التي يقطنها أغلبية من الفلّان لا تتشكل لها جماعات دفاع أصلاً. والقلة القليلة من الفلّان الأعضاء في جماعات الدفاع هذه هم من النخبة ومن المجتمعات المستقرة وليسو من الرعاة. [٣٨]

جدول رقم (١) يوضح الخلفية الإثنية للميليشيات المجتمعية في مالي وعلاقتها بالحكومة

اسم الميليشيا المجتمعية	الدولة	الخلفية الإثنية	العلاقة مع الحكومة
جاندا كوي (ميليشيا أسياد الأرض)	مالي	سونجاي– فلّان	دعم غير مباشر
جاندا إيزو (ميليشيا أبناء الأرض)	مالي	سونجاي	دعم غير مباشر
دان نا امباساغو	مالي	الدجون	دعم غير مباشر
دونسو	مالي	بامبرا– فلّان	دعم غير مباشر
جاتيا	مالي	الطوارق المعارضين للانفصال	دعم غير مباشر

الجدول من إعداد الباحثة

وقد عكست عملية التجنيد التي تهيمن عليها السلطات المحلية على النحو السابق الإشارة إليه تمييزاً طالما مارسته الدولة ضد الجماعات الرعوية والرحل البدو الذين نتيجة لنمط معيشتهم يفتقرون إلى شبكات علاقات قوية في القرية أو مع السلطات المحلية تؤهلهم لعضوية ميليشيات الدفاع الذاتي ومن ثم فإن هذا الاستبعاد كان تكراراً لاستبعادهم من مؤسسات الدولة في بوركينافاسو والتي تتحيز لإثنية موسي وباقي الاثنيات المستقرة وتهمش المجموعات الرعوية. [٣٩]

وعلى ذات النسق، ارتبطت ميليشيات "كوندا كوي" و"كوندا ايزو" في مالي باثنية سونجاي، وميليشيات الدونسو بجماعة البامبرا. وميليشيات دان نا امباساجو بجماعة الدجون وميليشيات جاتيا بجماعة إمجاد الطوارقية [٤٠]

وفي النيجر، تشكلت ميليشيات للدفاع الذاتي من العرب والطوارق [٤١] وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطابق في عضوية ميليشيات الدفاع الذاتي والانتماء الاثني عزز من الهوية الاثنية لهذه الميليشيات وذلك على الرغم من تأكيدها أنها تقاتل من أجل المجتمع ككل وليس لصالح جماعات إثنية معينة.

المحور الرابع: تداعيات وجود ميليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل الأفريقي

على الرغم من أن ميليشيات الدفاع الذاتي ظهرت خصيصاً لتخفيف أثر الأزمة الأمنية في إقليم الساحل من خلال ملء الفراغ الذي تركته الدولة نتيجة ضعف وعجز مؤسساتها الأمنية إلا أنها أفرزت تداعيات عدة غير مرغوبة قوضت الأمن الهش أصلاً. ويمكن فهم هذه التداعيات في ضوء الإشكاليات التي تحدثت عنها نظرية الوكالة والمرتبطة بسمات نموذج الراعي– الوكيل على النحو الذي أشرنا إليه سلفاً. فقد أشارت نظرية الوكالة إلى أن علاقات الوكالة تعاني من إشكاليتين رئيسيتين أولاهما تعرف بـ "المخاطرة الأخلاقية" التي يطلق عليها أيضاً "مجازفة سوء النية" بينما تعرف الأخرى بمشكلة "الاختيار غير الملائم".

أما فيما يتعلق بالمخاطرة الأخلاقية Moral Hazard فتحدث عندما يكون الأفراد أو الحكومات أو المنظمات أو غيرهم من الفواعل على استعداد للانخراط في أنشطة تتسم بالمخاطرة لمعرفتهم بأن أطرافاً أخرى (سواء أفراد أو حكومات أو منظمات) مستعدة لأن تتحمل الآثار السلبية لهذه المخاطرة.[٤٢] وقد أرجع منظرو نظرية الوكالة المخاطرة الأخلاقية إلى ما يعرف بالفعل المستتر أو الخفي Hidden Action نسبة إلى إمكانية قيام الوكيل بسلوك أو أفعال لا يمكن للراعي مراقبتها.[٤٣] وتجدر الإشارة إلى أن هذا السلوك ليس بالضرورة أن يكون خفياً بصورة حرفية، ولكن قد تكون مراقبة هذا السلوك والتعرف عليه صعبة لارتفاع تكلفة هذه المراقبة أو مقيدة لوجود تشريعات تحمي خصوصية المعلومات على سبيل المثال. [٤٤]

أما المشكلة الثانية فتتعلق بالاختيار غير الملائم Adverse Selection والتي تعني عدم قدرة الراعي على اختيار الوكيل المناسب من بين عدة وكلاء محتملين. ومرجع هذه المشكلة ما يعرف بالمعلومات الخفية أو المستترة hidden Information ، لاسيما تلك المعلومات ذات الصلة بتفضيلات الوكيل ومدى قربها أو بعدها من تفضيلات الراعي فضلاً عن المعلومات ذات الصلة بطبيعة شخصية الوكيل وكفاءته في انجاز المهمة

والتكلفة التي حددها للوكالة.[٤٥] ففي الكثير من الحالات قد يكون للوكلاء أهداف خاصة بهم تختلف عن أهداف الراعي، كما أنه من الممكن أن ينحرف عن تنفيذ أوامر الراعي من أجل تحقيق مصالحه الذاتية. [٤٦]

ويمكن في ضوء الاشكاليتين السابقتين أن نفهم التداعيات السلبية لنشاط ميليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل الأفريقي. إذ يمكن أن نعزو هذه التداعيات السلبية إلى إنحراف هذه الميليشيات عن الهدف الذي أنشئت له من ناحية فضلاً عن عجز الدولة عن الرقابة عن هذه الميليشيات وضبط سلوكها.

وتتمثل أولى التداعيات السلبية في إضعاف الدولة ومؤسساتها إذ توجد علاقة متبادلة بين هشاشة الدولة من ناحية وعمل الميليشيات من ناحية أخرى، ففيما يؤدي فشل الدولة إلى ظهور الميليشيات –على نحو ما أشرنا آنفاً– فإنه على الجانب الأخر تعمق الميليشيات من فشل الدولة. ويتضح ذلك من خلال النظر إلى المؤشرات السياسية ذات الصلة بهشاشة الدولة كتراجع الشرعية، وتراجع سيادة القانون، وتزايد مستويات العنف وازدهار شبكات العلاقات الزبائنية السياسية. [٤٧]

ويعد كسر احتكار الدولة للعنف واحدة من مظاهر هذا الإضعاف، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع مستويات العنف وسط المجتمعات التي تعمل فيها ميليشيات الدفاع الذاتي. ففيما كان الغرض الأساسي من هذه الميليشيات تحقيق مزيد من الأمن للمجتمعات المحلية، إلا انها فشلت في تحقيق هذا الهدف، بل أدى وجود ميليشيات الدفاع الذاتي وتحديها لسيطرة الجماعات الارهابية المسلحة إلى دفع هذه الأخيرة لممارسة مزيد من العنف لإثبات سطوتها وسيطرتها على المجتمعات المحلية والقرى التي تعمل فيها. ففي بوركينافاسو على سبيل المثال، وإزاء جهود جماعات الدفاع الذاتي في تعبئة المناصرين لها قوبلت هذه الجهود بمزيد من العنف والهجمات من قبل الجماعات الارهابية المسلحة الأمر الذي أدخل هذه المجتمعات في سلسلة متصلة من العنف والعنف المضاد. [٤٨] فضلاً عن ذلك فقد رصدت تحليلات بيانات الأحداث المتعلقة بالعنف في الساحل تزايداً في مستويات العنف على خلفية تحالفات بين ميليشيا فاجنر الروسية وبعض الميليشيات المجتمعية مثل دان نا امباغاسو وانخراط الطرفين في جرائم متعلقة بسرقة الماشية على نطاق كبير في وسط مالي. [٤٩]

كما فاقمت الميليشيات من العنف الإثني، فنتيجة للارتباط الوثيق بين ميليشيات الدفاع الذاتي والانتماء الاثني إلى الدرجة التي أصبحت معها هذه الميليشيات ميليشيات اثنية، فقد مارست العديد من الميليشيات عنفاً اثنياً

ضد الجماعات الأخرى سواء كانت هذه الجماعات تشكل تهديداً أمنياً لمجتمعاتها أم لا. ففي بوركينا فاسو، أوضحت الاحصاءات الخاصة بالهجمات التي تشنها ميليشيات "متطوعين الدفاع عن الأرض" أن نحو ٨٩٪ من هجماتها ضد المدنيين استهدفت أعضاء من جماعة الفلّان. وأن هؤلاء المتطوعين قاموا بممارسات من قبيل الاعتقال العشوائي، والاعدامات، والتعذيب، والاغتصاب ضد أفراد الفلّان. وفي النيجر استهدفت جماعات الدفاع الذاتي مواطنين ينتمون إلى جماعات الفلّان بسبب مدركات ربطتهم بالجماعات الارهابية. (٥٠) ولعل هذا يؤكد ما خلصت إليه بعض الأدبيات من أن الميليشيات القائمة على أساس اثني أو ديني من شأنها أن تمارس أنماطاً متطرفة من العنف كما أن الميليشيات الاثنية والدينية من شأنها تهديد الدولة لاسيما إذا تباينت أهدافها مقارنة بأهداف مؤسسات الدولة. وتدحض هذه الممارسات العنيفة الاعتقاد السائد في الأدبيات بأن الميليشيات المجتمعية قد تكون الأقل عنفاً تجاه المدنيين كونها تخضع للمساءلة الأفقية أمام حواضنها المجتمعية، وعلى العكس يثبت سهولة تحول هذه الميليشيات من وظيفتها "الدفاعية" إلى ممارسة العنف. (٥١)

فضلاً عن ذلك، فإن الطبيعة الاثنية لميليشيات الدفاع الذاتي كرست الاختلافات الاثنية وذلك أثناء عمليات التنشئة السياسية التي تقوم بها هذه الميليشيات إبان عمليات التجنيد والتعبئة والتدريب. فالتدريبات التي يخضع لها عناصر هذه الميليشيات لا تخلو من تعزيز للهوية الاثنية وتعميق العداء مع عناصر المجتمع الأخرى. فبعض ميليشيات الدفاع الذاتي في شمال مالي، لا ترى في الجماعات الارهابية عدواً يجب محاربته، وفي المقابل فإن العدو الرئيسي بالنسبة إليهم هم الطوارق الذين يسعون إلى إقامة دولة للأزواد على أراضي كانت قديماً " أراضي امبراطورية مالي، امبراطورية سونغاي، وامبراطورية غانا". ويستدعي خطاب ميليشيات الدفاع الذاتي المناهضة للطوارق والمتمردين الماضي الاستعبادي للأفارقة السود الأمر الذي يعمق الانقسام بين مكونات المجتمع المالي على أساس عرقي وإثني. (٥٢) وقد نجحت الجماعات الإرهابية في استغلال هذه المشاعر وتوجيه غضب ميليشيات الدفاع الذاتي باتجاه الطوارق، واستغلال التوترات الاثنية بين هذه الميليشيات والطوارق بل وتقوم بامداد الميليشيات بالسلاح أيضاً. ولعل ما يدلل على نجاح هذه الاستراتيجية الأعداد الكبيرة من منتسبي ميليشيات جاندا كوي الذين ينضموا إلى صفوف الجماعات الجهادية. (٥٣)

فضلاً عن ذلك، فإن العديد من ميليشيات الدفاع الذاتي انحرفت عن هدفها الأساسي وانخرطت في صراعات مع الجماعات الأخرى للسيطرة على الموارد والثروات. فقد استغلت العديد من ميليشيات الدفاع الذاتي خطاب

الحرب على الارهاب، لشن حملات عنف على مجتمعات أخرى بهدف السيطرة على الموارد والأراضي الخصبة. ولعل الازدياد في عدد ميليشيات الدفاع الذاتي الاثنية يمكن فهمها أيضاً في إطار التنافس الاثني بين الجماعات فما إن تنشيء جماعة إثنية جماعة للدفاع الذاتي حتى تنشيء الجماعة الاثنية المنافسة ميليشيات هي الأخرى.(٥٤)

ومن أبرز المعضلات المرتبطة بوجود ميليشيات الدفاع الذاتي المدعومة من قبل الحكومة تحديداً، هو مستقبل هذه الميليشيات فيما بعد القيام بالمهمة التي أوكلت لها سواء بمحاربة الجماعات الجهادية أو بمحاربة المتمردين. إذ يتعين على الدولة في مراحل تالية أن تسترد احتكارها المشروع للعنف. وتقتضي استعادة الدولة الحصرية لهذه الأدوار نزع سلاح الميليشيات ودمجها وأعادة تأهيلها، وهي المهمة التي تقابلها الميليشيات بمقاومة قد تكون عنيفة في كثير من الأحيان. فالميليشيات التي بدأت في التمتع بمميزات جراء امتلاكها للسلاح وجراء اخضاعها للمجتمعات المحلية التي تقدم لها خدمات الدفاع والأمن، تكون غير مستعدة للتنازل عن هذه المكتسبات ومن هنا تقاوم محاولات تسريحها وحلها من قبل الدولة. ففي سبتمبر ٢٠١٨، نجحت منظمة الحوار الانساني في لعب دور الوسيط نيابة عن السلطات الرسمية في مالي وبوركينا والنيجر وذلك مع الجماعات في المناطق الحدودية، ونجحت في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي مايو ٢٠١٩، سعت الحكومة المالية إلى حل ميليشيا Dan Na Ambassadou تنفيذاً للاتفاق الذي تم توقيعة بوساطة الحوار الانساني. غير أنه وبدلاً من الامتثال لسلطة الدولة، شرعت الميليشيا في التهديد باستهداف الدولة ذاتها إذا ما تم حلها ونزع سلاح أعضائها بل وطالبت الدولة بتقديم ضمانات قبل أية مبادرات تستهدف نزع السلاح. ويعزى صعوبة السيطرة على هذه الميليشيات وإخضاعها لسيطرة الدولة إلى عاملين أساسيين **أولهما:** هيكل هذه الميليشيات وطريقة عملها، فهذه الميليشيات التي تتمتع بسطوة وقوة على الأرض تفتقر إلى قيادة عليا مركزية وقوية ما يجعلها أكثر استجابة للديناميات المحلية منها لهيراركية قيادة محددة **وثانيهما** أنها تفتقر لأجندة سياسية واضحة. وكلا العاملين يجعل من الصعوبة بمكان التفاوض مع هذه الميليشيات بما يؤدي إلى اخضاعها لسلطان الدولة مرة أخرى سواء بحلها أو بنزع سلاح أعضائها.(٥٥)

وعلى الصعيد السياسي، تسهم ميليشيات الدفاع الذاتي في تقويض موازين القوى بين مختلف مكونات المجتمع، إذ يتم استغلالها سياسياً لتعزيز نفوذ الجماعات المؤيدة للسلطة، وتقويض نفوذ الجماعات الأقل تأييداً لها. ففي

مالي منحت الحكومة دعماً لبعض هذه الميليشيات دون غيرها، الأمر الذي كانت له تداعيات على الوضع القائم في الأقاليم الشمالية والوسطى من مالي. فقد ترتب على دعم بعض ميليشيات الدفاع الذاتي اعطاؤها شرعية دون غيرها، الأمر الذي أكسبها قوة وميزة نسبية في توازن القوى على المستوى المحلي. وتأسيساً على هذا الأمر، فإن مجرد الانتماء إلى جماعة معينة أو لمجموعة اثنية معينة يتم تفسيره تلقائياً على المشهد الأمني المحلي باعتباره مؤشراً على معارضة الدولة أو تأييدها ففي مالي، اكتسبت ميليشيات دونسو الشرعية لمجرد أنها تساعد عمليات القوات المسلحة المالية. ونظراً لأن الدولة يُنظر إليها باعتبارها داعمة للمجتمعات التي تحميها ميليشيات دونسو، فإن المجتمعات الأخرى التي تقوم بالتعبئة في مواجهة ما تعتبره تهديداً من هذه الميليشيات باتت تصنف باعتبارها مجتمعات أو جماعات معارضة للدولة فعلياً أو واقعيا. [٥٦]

بيد أن هذه الشرعية التي اكتسبتها بعض الميليشيات لم تأتِ فقط من مجرد علاقتها بالحكومة، فتوقيع بعض الميليشيات مثل جاندا كوي وجاندا إيزو وجاتيا على اتفاق السلام في مالي عام ٢٠١٥، أعطى لمختلف الجماعات المسلحة أدواراً في تأمين الأقاليم وأكسبتها الشرعية[٥٧]. غير أن هذه الشرعية التي اكتسبتها الحركات المسلحة كانت بمثابة ضوء أخضر لهم لممارسة مزيد من الانتهاكات ضد المدنيين. إذ أصبح الفاعلون المسلحون يعملون في العلن بدلا من إخفاء هوياتهم، وقد صاحب هذا الأمر انخفاض في مستوى ثقة المجتمعات المحلية في هذه الميليشيات. [٥٨]

وعلى الرغم من أن أبرز تداعيات أنشطة ميليشيات الدفاع الذاتي هي تداعيات ذات طبيعة أمنية وسياسية بالأساس، فإن الأمر لا يخلو من تداعيات اقتصادية وبيئية. إذ انخرطت هذه الميليشيات في أعمال اللصوصية واستغلال السكان المحليين عبر فرض رسوم على استخدام الطرق ودخول وخروج المدن بل وعلى الأسواق الشعبية أيضاً. [٥٩] كما أشارت بعض الدراسات إلى وجود آثار بيئية خطيرة للميليشيات المسلحة في إقليم الساحل إذ مارست هذه الميليشيات عمليات الصيد الجائر غير القانوني للحيوانات البرية وغيرها من صور الجرائم البيئية التي تشكل خطراً على السلم والأمن. وقد عكست بعض التقارير الدولية انخراط هذه الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة في مثل هذه الأنشطة، وقدرت الدخل السنوي للميليشيات في وسط أفريقيا ما بين ٤ مليون دولار إلى ١٢ مليون دولار. بيد أن هذا الرقم لا يأخذ في الحسبان الأشكال الأخرى من الجرائم البيئية مثل الصيد غير القانوني والتعدين، وقطع الغابات لانتاج الفحم. وقد دفع هذا التهديد للحياة البرية الأمم

المتحدة في عام ٢٠١٤ إلى اعتبار الصيد الجائر غير القانوني تهديداً للامن الاقليمي. [٦٠] ولعل هذه المدخولات الضخمة ترجع إلى أن هذه الميليشيات إنما تتحكم في جزء كبير من سلسلة توريد هذه الموارد لا سيما العاج. فالميليشيات إما تقوم بعمليات الصيد بنفسها أو توكل من يقوم بالصيد نيابة عنها بحكم امتلاكها للسلاح وبحكم سيطرتها على مساحات واسعة من الغابات. فضلاً عن ذلك فإن الميليشيات تسيطر على عمليات النقل بما لديها من شبكات عابرة للحدود.[٦١] وتجدر الإشارة إلى أن روابط الميليشيات بجماعات الجريمة المنظمة غالباً ما تتم بقبول من السلطات ما يجعل من الصعوبة بمكان إنهاء هذه الممارسات ما لم تتم معالجة القضايا والممارسات والهياكل التي سمحت بتورط الدولة في أنشطة الجريمة المنظمة. [٦٢]

خاتمة:

تعتبر ظاهرة ميليشيات الدفاع الذاتي ظاهرة منتشرة في معظم الدول الأفريقية التي تعاني مؤسساتها ضعفاً هيكلياً يحول دون القيام بوظائفها الأساسية لاسيما تلك المتعلقة بتوفير الأمن لمواطنيها.وقد ألقت هذه الدراسة الضوء على هذه الظاهرة في إقليم الساحل الإفريقي كنموذج لغيره من اقاليم التي تعاني من ذات أوضاع الهشاشة والضعف المؤسسي. ففي ضوء الضعف الهيكلي لمؤسسات الدولة، وفي ضوء تعدد مصادر التهديد التي تواجهها المجتمعات المحلية في هذه الدول تم اللجوء إلى ميليشيات الدفاع الذاتي كبديل لإستعادة الأمن للمجتمعات المحلية. بيد أن النتائج على الأرض لم تسر في هذا الاتجاه فمن ناحية أدت السياقات المحيطة بنشأة هذه الميليشيات إلى تبني أنماط من العلاقات بين ميليشيات الدفاع الذاتي والحكومات على نحو عزز من نفوذ الأولى على حساب الأخيرة، ومن ناحية أخرى ارتبطت الميليشيات بالجماعات الاثنية على نحو جعلها عاملاً مؤججاً للصراعات الاثنية على المستويات المحلية بدلاً من أن تكون عاملاً لإستعادة الأمن والاستقرار لهذه المجتمعات.

وفي ضوء ما سبق فإن أي مقاربات لضبط سلوك ميليشيات الدفاع الذاتي يتطلب معالجة ثلاثة معضلات أساسية **أولها** معضله انحراف هذه الجماعات عن أهدافها الأصلية، **وثانيها:** معضلة التوازن بين هدف تحقيق الأمن واستعادة الدولة لوظائفها، **وأخيراً:** معضلة مستقبل هذه الميليشيات فيما بعد انتهاء الصراع.

1- Stephen A. Ross, 'The Economic Theory of Agency: The Principal's Problem', **American Economic Review**, vol.63, no.2, (1973), p.134

وانظر في ذلك أيضاً:

2- John James Quinn, 'Principal- Agent Theory' In John T Ishiyama and Marijke Breuning (eds.) **21st Century Political Science: A Reference Book** Volume 1 (London: Sage publications, 2011), p.44

٣ - وقد قدمت Susan Shapiro مسحاً شاملاً لتطبيقات نظرية الوكالة في مجالات الاقتصاد والقانون والسياسة وعلم الاجتماع واسهام كل حقل من هذه الحقول في تطور النظرية. انظر في ذلك

Susan P. Shapiro, 'Agency Theory', **Annual Review of Sociology**, vol.31, (August 2005).

٤ - تعتبر كتابات Terry M. Moe من أكثر ما يعكس استخدام هذه النظرية في حقل الدراسات الأمريكية. انظر في ذلك على سبيل المثال

Terry M.Moe, 'Political Control and the Power of the Agent', **Journal of Law, Economics & Organization**, vol.22, no.1 (April 2006) 1-29

5- John James Quinn, **Op.Cit, p.**48

تم استخدام نموذج الراعي الوكيل باعتبار المواطنين هم الرعاة والحكومة هي الوكيل، فالرعاة لديهم مصلحة في الحصول على السلع والخدمات العامة باقل تكلفة، وفي هذا الإطار فإن الفساد من شأنه التأثير على كم أو نوع هذه الخدمات العامة

٦- انظر في ذلك:

Hylke Dijkstra, **Policy- Making in EU Security and Defense: An Institutional Perspective**. (London: McMillan, 2013)

إذ بحثت في تفويض مؤسسات الاتحاد الأوروبي للقيام بمهام ووظائف معينة لاسيما في مجالي الدفاع والأمن.

7- Gary J. Miller, 'The Political Evolution of Principal- Agent Models', **Annual Review of Political Science**, vol.8 (May 2005), pp.205-206

8 Richard W. Waterman and Kenneth J. Meier, 'Principal- Agent Models: An Expansion? '**Journal of Public Administration Research and Theory**, vol. 8, no.2, (April 1998) 173,17٧

٩- يمكن فهم السياسة بشكل أفضل كسلسلة من علاقات الراعي والوكيل. ففي سياق الديمقراطية الليبرالية فإن المواطنين كرعاة يفوضوا المسئولين المنتخبين (السلطة التشريعية) التي تقوم بدورها بتفويض سلطاتها الجماعية إلى عدد أكبر من اللجان القائمة والتي تقوم بدورها بتفويض السلطة إلى الوكالات الحكومية المختلفة التي هي بدورها مشكلة من هيراركيات بيروقراطية. انظر في ذلك:

Naim Kapucu, 'Principal- Agent Model' In Mark Bevir (ed.) **Encyclopaedia of Governance**. (London:Sage Publication,2007), p.746.

وانظر أيضاً:

Susan P. Shapiro, **Op.Cit.**, p.271

١٠- د. رانيا حسين خفاجة، 'نظرية الوكالة: المفاهيم والأبعاد والإشكاليات'، **السياسة الدولية- ملحق اتجاهات نظرية**، المجلد ٥٤، العدد ٢١٨ (اكتوبر ٢٠١٩): ٧

١١ - أحمد عبد العليم، 'تداعيات الوكلاء الميليشياوين على أمن الدول' ، **السياسة الدولية- اتجاهات نظرية**،المجلد ٥٤، العدد ٢١٨(أكتوبر ٢٠١٩): ٢١

١٢ - المرجع السابق

13- Sabine C. Carey, Neil J. Mitchell, Will Lowe, 'States, The Security sector, and the Monopoly of Violence: A new Database on Pro-Government Militias', **Journal of Peace Research**, vol.50, no.2 (2012), pp.249-251

14- Dara Kay Cohen and Ragnhild Nordås, 'Do States Delegate Shameful Violence to Militias? Patterns of Sexual Violence in Recent Armed Conflicts' **The Journal of Conflict Resolution**, vol.59, no. 5. Special Issue: Militias in civil Wars (August 2015), p.879

١٥ - انظر في ذلك:

Ibid, pp. 877-898

انظر أيضاً:

Sabine C. Carey, Michael P. Colaresi and Neil J. Mitchell, 'Governments, Informal Links to Militias and Accountability', **Journal of Conflict Resolution**,vol.59, no.5 (April, 2015)

16- Sabine C. Carey, Neil J. Mitchell, Will Lowe, **Op.Cit.,** pp. 249-251

وانظر أيضاً:

Sabine C. Carey and Neil J. Mitchell, 'Progovernment Militia' In **The Annual Review Of political Science**, June 2017. pp 9-10

17- Paul Rexon Kan, pp 6-7

18-Sabine C. Carey, Michael P. Colaresi and Neil J.Mitchell, , **Op.Cit.**, p.17

19- Grégory Chauzal and Thibault van Damme, **The Roots of Mali's conflict: Moving beyond the 2012 crisis**, (The Netherland: Clingendael Institute,2015), pp. 40-41
20- Andrew McGregor, 'The Sons of the Land tribal challenges to the Tuareg conquest of Northern Mali', In **Terrorism Monitor**, vol. X, Issue 8 (April 2012), TM_010_Issue08_03.pdf (jamestown.org) **Also see:**
Aurélien Tobie and Boukary Sangaré, **The Impact of Armed Groups on the Populations of Central and Northern Mali: Necessary Adaptations of the Strategies for Re-establishing Peace**, (Stockholm: Stockholm International Peace Institute(**SIPRI)** The impact of armed groups on the populations of central and northern Mali (sipri.org). 16-17
21- **Ibid**, p.10, p.13.
22- Jamestown Foundation, 'Mali's Self-defense Take the Reconquest of the North into Their Own Hands'. In **Terrorism Monitor**, vol. X, issue 16, August 2012. TM_010_Issue16.pdf (jamestown.org)..
23- Groupe Autodéfense Touareg Imghad et Alliés. **See**:
Andrew McGregor, 'GATIA: A Profile of Northern Mali's Pro-Governmnt Tuareg and Arab Militia'., In **Terrorism Monitor**, Volume XIII, Issue 7, April 2015. Available at TerrorismMonitorVol13Issue7_02.pdf (jamestown.org) Accessed on 18th October 2021.
24- Aurélien Tobie and Boukary Sangaré, **Op.Cit**, p. 14
25- International Crisis Group, 'Central Mali: An Uprising in the making? ' **Africa Report N°238**. (Brussels: International Crisis Group, July 2016) 17
26- **Ibid,** 18
27- International Crisis Group, 'Sidelining the Islamic State in Niger's Tillabery'**, Africa Report N°289.** (Brussels: International Crisis Group, June 2020)
28 International Crisis Group, *Central Mali: An uprising in the Making?* **Op.Cit,** p.19
٢٩ لمزيد من التفاصيل حول الميليشيات المدعومة حكوميا او الميليشيات الموالية للحكومة انظر:
Dawud Muhammad Dawud and Tukur Abdulkadir, *'Police and the Control of Firearms in Africa'*, In Usman A. Tar and Charles P. Onwurah (eds.) **The palgrave Handbook of Small Arms and Conflicts in Africa** (London: Palgrave Macmillan. 2021) pp. 491-492
30- Anna Schmauder and Annabelle Willeme. **The volunteers for the defense of the homeland**, The Volunteers for the Defense of the Homeland | Clingendael. 9 March 2021.
- Anna Schmauder, **Customary Characters in uncustomary Circumstances: The Case of Burkina Faso's Est Region**. (Netherlands: Netherlands Institute of International Relations Clingendael & The International Centre for Counter-Terrorism) pp. 12-14
وانظر المرسوم المنظم لعمل ميليشيا المتطوعون للدفاع عن الأرض:
Journal Officiel du Burkina Faso, No.11. **DECRET Nº2020-0115 Nº2020-0115/PRES/PM/MDNAC**/Available at JVa7Pci2rclq53C7yjYwf4tPLlPA.pdf (ekladata.com).
31- Vigilante group.
32 International Crisis Group, 'Double-edged Sword: Vigilantes in African Counter-Insurgencies', **Africa Report N°251**, (Brussels: International Crisis Group, September 2017) pp. 16-18
- Aurélien Tobie, 'Central Mali: Violence, Local Perspectives & Diverging Narratives', **SIPRI Insights on Peace and Security**. No. 2017/5. December 2017. p.11
33- Wolfram Lacher, *'Organised crime and conflict in the Sahel-Sahara Region'*, **The Carnegie Papers** (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, September 2012), 12
34- Muhammad Dawud, Dawud and Abdulkadir, Tukur, **Op.Cit.**, 491-492
وحول دور الزعامات التقليدية في الترويج لإنشاء هذه الميليشيات انظر:
Kjeld Van Wieringen, 'Caught in a Vice: Traditional Authorities (Trapped) between a Warring State, Radical Armed Groups & Clashing Communities in central Mali', **Contemporary Voices**, Volume 2, Issue 1. pp13-14
35- Wolfram Lacher, **Op.Cit.**, p.12
36- Andrew McGregor, "GATIA: A Profile of Northern Mali's Pro-Government Tuareg and Arab Militia", **Op.Cit**.
37- Anna Schmauder and Annabelle Willeme, **Op.Cit.**
38 **Idem.**
39 **Idem.**
40- Tobie, Aurélien and Sangaré, Boukary, **Op.Cit.**, 14
- Ibrahim Yahaya Ibrahim & Mollie Zapata, 'Regions at Risk: Preventing Mass Atrocities in Mali'. **Early Warning Country report**. (Washington DC: Simon-Skjodt Center for the Prevention of Genocide, April 2018)
41- ACLED, **Sahel: Communal Wars, Broken Ceasefires, and Shifting Frontlines**. Available at Sahel 2021: Communal Wars, Broken Ceasefires, and Shifting Frontlines | ACLED (acleddata.com)
٤٢- د. رانيا حسين خفاجة، **مرجع سابق** ص .٦ انظر أيضاً:

Fred Cottheil, 'UNRWA & Moral Hazard', **Middle Eastern Studies**, vol.42, no.3, 409

43- Robert W. Ruachhaus, 'Principal- Agent Problems in Humanitarian Intervention: Moral Hazards, Adverse Selection, and the Commitment Dilemma', **International Studies Quarterly**, vol.53, no. 4 (Dec 2009) 871-872
44- **Ibid, p.**871, pp.874-875
45- Quinn, John James, **Op.Cit.,** p.43
46- Jacqueline H. R. De Meritt, 'Delegating Death: Military Intervention and Government Killing', **Journal of Conflict Resolution**, vol.59, no.3, (April 2013),430
47- Sabine Carey and Neil Mitchell, "Pro-government Militias", **Op.Cit.,** pp.10-11

وانظر أيضاً:

Paul Rexton Kan, **The Global Challenge of Militias and Para-military Violence.** Palgrave Mcmillan, pp 51-60
Anna Leader, 'The Market for Force and Public Security: The Destabilizing Consequences of Private Military Companies' In **Journal of Peace Research.** Vol 42, No. 5, September 2005. pp.605-622
48- Tobie,Aurélien and Sangaré, Boukary, **Op.Cit.**, p. 13.
49 - ACLED, The Sahel: Geopolitical Transition at the Center of an Ever-Worsening Crsis. Available at Conflict Watchlist 2023: The Sahel (acleddata.com).
50- Anna Schmauder & Annabelle Willeme. **Op.Cit.**, **Also see:**
- ACLED**, Op.Cit.**
51- Sabine Carey, **Op.Cit.**, p.21, p.27
52- Hussein Solomon and Jude Cocodia, 'Exploring the confluence between terrorism and identity in Africa. In Hussein Solomon (eds.) **Directions in International Terrorism: Theories, Trends and Trajectories**. (London, Palgrave macmillan, 2021), 40
53- Jamestown foundation, 'Mali's Self-Defense take the reconquest of the North into their own hands'. **Op.Cit**.
54- Hussein Solomon and Jude Cocodia, **Op.Cit.**, pp.40-41
- Ibrahim Yahaya Ibrahim & Mollie Zapata, **Op.Cit.**, P.14
55- Aurélien Tobie and Boukary Sangaré , **Op.Cit.**, pp 12-13
56- Aurélien Tobie and Boukary Sangaré , **Op.Cit.**, p. 17
57- Rida Lyammouri, 'Customary Characters in uncustomary circumstances: The Case of Niger's Tillabéri Region' (Netherlands : Netherlands Institute of International Relations. Clingendael, December 2021)
58- Aurélien Tobi and Boukary Sangaré, **Op.Cit**, pp. 23-24

وانظر أيضاً:

Anna Schmauder, **Op.Cit.**, p.16
59- Anna Schmauder, 'Customary Characters in Uncustomary Circumstances: The Case of Northeastern Mali' (Netherlands: Netherlands Institute of International Relations. Clingendael & International Centre for Counter-Terrorism (ICCT), p. 16
60 Kurt Steiner, 'Terror, Rebellion and Insurgency: Its impact on conservation in Africa', In Hussein Solomon (eds.) Directions in International Terrorism: Theories, Trends and Trajectories. **Op.Cit.**, p. 98.
61- Wolfram Lacher, **Op.Cit**., 16

وانظر أيضاً:

Paul Rexton Kan, **Op.Cit.,** p.3
62- Wolfram Lacher, **Op.Cit.,** p. 19